جامعــة الجيلالــي بونعامــة خميس ملياناــة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية.

الموضوع:

إدارة القروض المتعثرة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الفترة الممتدة ما بين (2007-2016).

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص (اقتصاد نقدي وبنكي).

إعداد الـــــطلبة :

- صدوقي منال
- سعيد قوادري نعيمة

إشراف الاستاذ :

رولامي عبد الحميد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 26 جوان 2018.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتورة/ خبازي فاطمة الزهراء (أستاذة محاضرة-جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة) رئيسا

الدكتور/ رولامي عبد الحميد (أستاذ مساعد- جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة) مشرفا

الدكتور/ بكدي فاطمة (أستاذة مساعدة- جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة) مناقشا

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر وتقدير

"كن عالما... فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث وجهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير الأستاذ رولامي عبد الحميد لما قدمه لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة إنجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، ونخص بالذكر أستاذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعة اقتصاد نقدي وبنكي والأساتذة القائمين على عمادة وإدارة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجيلالي بونعامة (خميس مليانة)، كما لا ننسى أن نتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر والعرفان إلى مسؤولين عن التربص بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الذين لم يبخلو علينا بشيء.

إلى الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا. إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات.

إهداء

إلى كل من يعمل على جعل العلم وسيلة للحياة وطريقا لرفع هذه الأمة إلى مصاف الأمم المتقدمة حضارة وأخلاقا.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك (**أبي العزيز**).

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي (**أمي الحبيبة**).

إلى من ساعدني ووقف معي لإتمام هذا البحث زوجي وقرة عيني (**أسامة**).

إلى أخواتي ورفقاء دربي في هذه الحياة، معكم أكون أنا و بدونكم أكون مثل أي شيء، إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم .. في نهاية مشواري أريد أن أشكركم على مواقفكم النبيلة (**رفيق، أمين، محفوظ، سمير**). وإلى زوجاتهم (**لمياء، أمينة، صفية**)، وإلى العصافير الذين تحلو بهم الحياة (**فدوى، تاج الدين، محمد، ملاك**).

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير صديقاتي (**نعيمة، شهيرة، ليلى، لمياء**).

منال

إهداء

إلى كل من يعمل على جعل العلم وسيلة للحياة وطريقا لرفع هذه الأمة إلى مصاف الأمم المتقدمة حضارة وأخلاقا.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك **(أبي العزيز)**.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي **(أمي الحبيبة)**.

إلى من ساعدني ووقف معي لإتمام هذا البحث زوجي وقرة عيني **(محمد)**.

إلى أخواتي ورفقاء دربي في هذه الحياة، معكم أكون أنا و بدونكم أكون مثل أي شيء، إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم .. في نهاية مشواري أريد أن أشكركم على مواقفكم النبيلة **(حميد، نور الدين، محمد،عمر)**. وإلى **(زوبيدة، فاطمة،ياسمين)**، وإلى العصافير الذين تحلو بهم الحياة **(أيمن، مريم، بشرى)**.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير صديقاتي (**منال، شهيرة، ليلى، لمياء**).

نعيمة

الملخص: يهدف هذا البحث إلى إبراز دور صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في الحد من ظاهرة التعثر في حالة عدم تسديد الالتزامات، ومدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير الدعم المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل، كما تقدم خدمات معنوية كتسهيل إجراءات الحصول على القرض المصغر، كما تقدم بعض الامتيازات الجبائية كإعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة (3) سنوات، كذلك ـإعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة (3) سنوات.

لاختبار صحة فرضيات الدراسة قمنا بدراسة حالة الوكالة بولاية عين الدفلى لتطور حجم القروض الممنوحة والمتعثرة خلال الفترة 2007إلى 2016 وأهم البنوك المساهمة في ذلك.

الكلمات المفتاحية: القرض المصغر، القرض المتعثر، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Abstract: This research has for main purpose to determine the role of the common fund of guarantee for the microcredit in the reduction of the failures in case of nonpayment of obligation.and the contribution of the national agency of management of the microcredit(ANGEM) for purpose of financial support for the entrepreneur,and for the job creation, as well as the moral services, faciliting produres for obtaining microcredits, and offers tax benefits with total exemption from gross income tax,and tax on the profits of companies for (3) years,as well as the exmption from property tax on buildings used for activities carried out for a period of (3) years,to test the validity of the HYPOTHESES of our study we axamined the case of the agency of the wilaya of ain defla of the evolution of the volume of loans granted covering the period 2007 to 2016 and major banks contribution to it.

Keywords: microcredi, loan in difficully, national microcredit management agency.

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر	**I**
إهداء	**II**
ملخص.....	**III**
قائمة المحتويات.....	**IV**
قائمة الجداول.....	**V**
قائمة الأشكال.....	**VI**
قائمة الملاحق.....	**VII**
مقدمة عامة.....	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للقرض المصغر والقرض المتعثر	1
المبحث الأول: الأسس النظرية حول القرض المصغر والقروض المتعثرة.....	1
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية– الدراسات السابقة للموضوع.....	9
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	14
المبحث الأول: نبذة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....	15
المبحث الثاني: واقع القروض الممنوحة والمتعثرة في الوكالة.....	25
الخاتمة	36
قائمة المراجع	39
قائمة الملاحق	41

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حالات المساهمة في تمويل المشروع من طرف الوكالة	24
02	تطور حجم القروض الممنوحة من سنة 2007-2016 ANGEM	26
03	تطور حجم القروض المتعثرة من سنة 2007-2016 من طرف الوكالة لولاية عين الدفلى	28
04	يمثل نسبة عدد القروض المتعثرة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	30

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	17
02	الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لعين الدفلى ANEGEM	18
03	نسبة المساهمة في تمويل المشروع من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	23

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منشور رقم 02 المؤرخ في 30-05-2005 متعلق بتنفيذ جهاز القرض المصغر	41

المقدمة

توطئة:

تقوم المؤسسات الاقتصادية بممارسة الأعمال التي أنشأت من أجلها ولكل منها هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها، وتنجح بعض العمليات في تحقيق أهدافها من نمو وتوسع وقدرات على إشباع حاجات عملائها والنجاح في دخول أسواق جديدة وإنتاج منتجات جديدة، وبالتالي فإن المشروع الاستثماري يحتاج إلى التمويل الذي يعتبر من المصادر المثلى في بقاء واستمرار المؤسسة.

تعاني المؤسسات الاقتصادية في الجزائر عدة مشاكل على مستوى التمويل، وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة في معالجة إشكالية التمويل والاختلالات المالية المؤقتة أو الدائمة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، ومن خلال الدعم المالي المباشر أو من خلال المؤسسات المالية التي تستجيب إلى متطلباتها وتراعي خصوصيتها اتجاه مصادر التمويل، إلا أن مشاكل التمويل لازالت مطروحة لهذا النوع من المؤسسات وفي مختلف مراحل تطوره، نظرا لمحدودية الموارد الخاصة التي تساعدها على تغطية حاجياتها الاستغلالية والتوسعية، وهو ما يعطي إشارة ضمنية في نفس الوقت عن ارتفاع درجة الخطر الذي يعترض استمراريتها ويؤدي إلى نفور الدائنين من تقديم التمويل لها، بفعل نقص الضمانات التي تسمح بتغطية الخطر من جهة، وقلة الأموال الخاصة التي تعبر على مدى استعداد المؤسسة لتحقيق المشروع وتحمل المخاطر الناتجة عن استخدام الأموال المقترضة من جهة ثانية، وبفعل عدم تماثل المعلومات بين المؤسسة والدائنين تزداد الإشكالية حدة، وتتأثر العلاقة بين الطرفين حتى في ظل وجود الأموال الخاصة في الحدود التي تضمن تحقيق نسبة مردودية مقبولة للأموال الخاصة.

لحل هذه المشاكل المتعلقة بالتمويل أطلقت الدولة عدة برامج من بينها القروض المصغرة فهو جزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة هذا التطور من شأنه تعزيز قدرة الأفراد والسكان إلى الدعم الذاتي، من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرصة عمل مجدية، على هذا تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة التي تتمثل في تخفيض نسب الفوائد مع ضمان يتكلف به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

لذلك فإن عملية الإقراض تكون محفوفة بالمخاطر، وبالتالي فإن وكالة تسيير القرض المصغر معظم قروضها تنتهي بالتعثر حيث تعبر عن إجمالي الديون التي لا يستطيع أصحابها سدادها والوفاء بأعبائها والتزاماتها

الإشكالية الرئيسية:

وبناءا على ما سبق، بإمكاننا صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما هي نسبة القروض المتعثرة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعين الدفلى من مجموع القروض الكلية؟ وهل نجحت الوكالة في معالجتها؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية :

- ما هو واقع القروض المتعثرة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ؟
- فيما تكمن أهم أسباب القروض المتعثرة؟
- ما هي آليات مواجهة القروض المتعثرة؟

فرضيات البحث:

- كانت نسبة التعثر في البنوك قليلة نظرا لأن الوكالة تمنح قروض صغيرة.
- التوسع في منح القروض بدون ضمانات، سوء إدارة المشروع من طرف العميل، كذلك تقديم دراسة جدوى غير دقيقة، تعتبر أسباب تعثر القرض .
- آليات مواجهة القروض المتعثرة هي تصفية القرض وتسوية القرض.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث له أسباب وهي:

- التعرف على أهمية و دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
- الرغبة الشخصية للبحث في هذا النوع من المواضيع.
- الرغبة في التعرف على صندوق الضمان المشترك للقروض في وكالة ANGEM.
- التفكير في إنشاء مشروع مستقبلا.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من خلال الجوانب التالية:

- إبراز أهمية ما قامت به الحكومة الجزائرية لدعم فئة الشباب و ذوي الدخل المحدود.
- أهمية إدارة القروض في الوكالة لأنها تعتبر المحرك الأساسي لعجلة النشاط.
- أهمية الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المقترحة من عدمها اعتمدنا:

- المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة.
- ربط الجانب النظري بالواقع العملي وتحقيقا لفائدة أكبر من خلال تدعيم الجانب النظري بالجانب التطبيقي، واعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة الميدانية.

صعوبة الدراسة:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع البحث.
- صعوبة الحصول على المعلومات من الوكالة.
- قصر الفترة الممنوحة لإعداد البحث.

هيكل البحث:

قسمنا البحث إلى ما يلي:

الفصل الأول والذي يحمل عنوان " **الجانب النظري للدراسة**" تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تناول مفاهيم عامة حول القرض المصغر ثم التطرق إلى القروض المتعثرة، وفي الأخير أهمية ودور إدارة القروض المتعثرة، أما المبحث الثاني والذي تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة الوطنية والعربية لموضوع بحثنا.

أما **الفصل الثاني** فكان بعنوان " **الجانب التطبيقي**" تم تخصيصه لدراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فقسمنا إلى مبحثين، المبحث الأول تقديم عام حول الوكالة فرع عين الدفلى، أما المبحث الثاني فيتناول واقع القروض المتعثرة في الوكالة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد:

إذا كانت الدول تشترك في وجود ظاهرة البطالة بين شرائح و فئات المجتمع، ومع وجود تفاوت بين نسبة انتشار هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى، فإن التفاوت هذا موجود أيضا بين البرامج والخطط التي تضعها كل دولة، فهناك دول استطاعت أن تطبق برامج تنموية اقتصادية واجتماعية ناجحة تمكنت من خلالها من السيطرة على مشكلة البطالة و محاصرتها ، بينما هناك دول أخذت مشكلة البطالة فيها تتسع وتنتشر بين العديد من فئات المجتمع.

بناءا على ذلك كان لابد من فتح الطريق أمام الأفراد الذين تم إقصائهم (المهمشين) للوصول إلى الخدمات الحالية من خلال ما يسمى بالتمويل المصغر أو الإقراض المصغر وهو مبدّأ اقتصادي تم تجريبه في البلدان النامية بهدف تحقيق التنمية، وجذبت هذه التجربة الناجحة الدول و المنظمات و المؤسسات الدولية للاستفادة منها.

بناءا على ما سبق، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول القرض المصغر والقروض المتعثرة، وأهمية ودور صندوق الضمان المشترك للقروض، والتطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع بحثنا.

فكان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: الأسس النظرية

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

المبحث الأول: الأسس النظرية حول القرض المصغر والقروض المتعثرة

في هذا المبحث سوف نتطرق لبعض المفاهيم حول القرض المصغر في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني سوف نتطرق إلى القروض المتعثرة، كما يتضمن المطلب الثالث أهمية ودور صندوق الضمان المشترك للقروض.

المطلب الأول: ماهية القرض المصغر

الفرع الأول: تعريف القرض المصغر

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، و هذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

يستخدم مصطلح التمويل أو الائتمان الأصغر فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء مؤسسات الأعمال البالغة الصغر، ويشمل التمويل الأصغر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، إلى جانب توفير التمويل لمنشاة الأعمال، ويمكن أن يشمل كذلك قروض الإسكان و القروض الاستهلاكية، بل وحتى التامين أيضا.[1]

وطبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني المتعلق بتطبيق الإجراءات الخاصة بجهاز القرض المصغر:[2]

"القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم، وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد اللازم لانطلاق المشروع ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة".

---

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة**، الملتقى الدولي حول المالية الإسلامية، صفاقص، تونس، 27-29 جوان 2013،ص3.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 04-13، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتعلق بجهاز القرض المصغر، العدد 06، ص3.

وما يمكن قوله هو أن مفهوم القرض المصغر يقصد به :" تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد ذوي المردودية المتدنية والمخاطرة المرتفعة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية.[1]

الفرع الثاني: أهمية القرض المصغر

مع الاتجاه المتزايد في العديد من الدول لاسيما النامية منها نحو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها قطاعاً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح التمويل الأصغر آلية أساسية من أهم الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة والتخفيف من حدة الفقر وآثاره في المجتمعات التي ظلت تعاني من هذه المشكلة وما تلقيه من شرارات على مختلف نواحي حياة أفراد المجتمع، وذلك من خلال استهداف الفقراء وتوسيع الفرص أمام الشرائح الأكثر حاجة للتمويل لاسيما فقراء المناطق الريفية الذين يمثلون أغلبية الفقراء في العالم والعمل على تحويل شقائهم وبؤسهم إلى سعادة ورخاء. ونتيجة لذلك أصبح التمويل الأصغر أكثر أهمية من أي وقت مضي لمكافحة الفقر الريفي لاسيما في البلدان العربية والإسلامية، وللتنويع بشكل فعال في استراتيجيات تحسين فرص الحصول على التمويل في أجزاء أخري من العالم.

ويعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005 السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة، سواءً من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة والبالغة الصغر المحدثة في ظل هذه البرامج ودورها في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة في إطار التنمية المستدامة المتكاملة[2].

[1] عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزني، **برنامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على البطالة**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص3.

[2] موسى بن منصور، توفيق براهم شاوش، **دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2014، ص5-6.

الفرع الثالث: المبادئ الأساسية للقرض المصغر

تتمثل المبادئ الأساسية للقرض المصغر كما يلي:[1]

- ❖ يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية تشمل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال، وليس القروض فقط.
- ❖ يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول وللحماية من الصدمات الخارجية.
- ❖ التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يحقق التمويل الأصغر الهدف المنتظر منه إلا إذا أدمج النظام المالي الرسمي.
- ❖ يغطي التمويل المصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول لأعداد كبيرة من الفقراء، وحتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغر القيام والاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما كافية لتغطية تكاليفها.
- ❖ الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جلب المدخرات المحلية وإعداد تدويرها في شكل قروض أول خدمات مالية أخرى.
- ❖ لا يقدم القرض المصغر الحلول لكل المشكلات، فهناك أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين ممن لا تتوفر لديهم وسائل للسداد.
- ❖ يشكل تحديد سقف لسعر الفائدة ضررا للفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على الائتمان، كما يمنع ذلك مؤسسات التمويل المصغر من تغطية تكاليفها واستدامة تقديم خدماتها للفقراء.
- ❖ دور الحكومة هو القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس القيام بذلك مباشرة (أي تقوم الحكومات بمهام تتعلق بالتنظيم والإشراف وإيجاد البيئة المناسبة لتطوير صناعة التمويل المصغر).
- ❖ يجب أن يكون الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة مكملا لرأس المال الخاص، كما يجب أن يكون مؤقتا وأن يعمل على الوصول بمؤسسات التمويل المصغر للمرحلة التي تستغني فيها عن ذلك الدعم بمصادر تمويلية أخرى.

[1] ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، **التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية**، مشروع تمبوس ميدا التمويل متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، ص 19-20.

- ❖ يجب التركيز على بناء المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، لذلك يجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم.
- ❖ التمويل المصغر يعمل بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، ولكن لا ينبغي إعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف المعنية ببرامج التمويل المصغر للحكم على الأداء من خلال التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها.

المطلب الثاني: ماهية القروض المتعثرة

الفرع الأول: مفهوم القرض المتعثر

تعد مشكلة القروض المتعثرة إحدى القضايا الاقتصادية الهامة التي تشغل فكر قطاعات كثيرة داخل المجتمع ، لما تمثله من خطورة بالغة، وعوامل انفجار قد تبرز على السطح مرة واحدة لتزيد أداء الاقتصاد الوطني معاناة وتعبا.

يعتبر مصطلح تعثر القروض من المصطلحات المعاصرة والذي لم يتناوله القدماء بالتعريف، فقد اشتهر خصوصا مع انتشار البنوك والشركات وغيرها من المؤسسات التي تتعامل بالديون فأصبح يطلق المصطلح على الديون المتأخرات سدادها من قبل العملاء أفرادا أو مؤسسات، وقد عرفه محسن الخضيري بالقول: "**فالتعثر المالي** هو مواجهة المنشأة لظروف" طارئة غير متوقعة "تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير"[1]، وهذا التعريف ينطبق على المؤسسات أكثر منه على الأفراد.

وكما يمكن تعريف القروض المتعثرة من جانب المفهوم المصرفي على أنها تلك القروض المصرفية التي بدأت جيدة تم تحولت إلى متعثرة، ذات مخاطر عالية قد لا يتسنى معها تحصيل هذه القروض خلال فترة معلومة[2]، أو القروض التي توقفت عملية سداد أصلها أو فوائدها أو كلاهما معا لمدة ثلاثة أشهر فما فوق لعدم كفاية الفوائض النقدية المتدفقة عن النشاط الاستغلالي لسداد تلك الالتزامات.

[1] محسن أحمد، الخضيري، **الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب، العلاج**، الطبعة الثانية، الأتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص23.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة، والأزمة المالية العالمية" أزمة الرهن العقاري الأمريكية"**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص21.

الفرع الثاني: مظاهر القروض المتعثرة

إن القروض المتعثرة غالبا ما لا تحدث فجأة الأمر الذي يعطي كلا من البنك والعميل فرصة التفكير والتدبر، ولذا فإن لها علامات يتم منها التعرف على مظاهر القروض المتعثرة.[1]

1) الحساب الجاري للعميل في تباطؤ مستمر

إن من أهم مظاهر تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة في جانب الإيداع، حيث يعد مؤشرا أن هناك صعوبات مالية يواجهها العميل قد تكون ناجمة عن الآتي:

- ❖ انخفاض القدرة الإنتاجية للمشروع.
- ❖ صعوبة تصريف منتجات المشروع وانخفاض القدرة التسويقية له.
- ❖ انخفاض القدرة التحصيلية لمشروع التعثر.

2) تسارع وتعدد سلوكيات غير منطقية كثيرة في النشاط التشغيلي للمشروع

في هذه الحالة تواجه حالة التعثر مايلي:

- ❖ كثرة استخدام المناقصات و تجزئتها و تنميتها بشكل لا يتناسب مع حجم المشروع ومع اعتبارات تشغيل النشاط العام فيه مع إعادة طرح المناقصة أكثر من مرة وبشروط مختلفة.... وذلك بهدف إبعاد الغرباء غيرَ المتعاونينُ على هذه المناقصة الوهمية.[2]
- ❖ زيادة استخدام العطاءات والمزايدات لبيع الرواكد والتوالف وغير المستخدم من المواد الخام والمواد تحت التصنيع، وناتج عمليات التشغيل بشكل متكرر وبأحجام غير طبيعية تظهر اتجاه الشركة و المشروع إلى التخلص من بعض أصوله الخام، بالبيع من أجل توفير السيولة ... وهو ما يعني اتجاه صاحب المشروع إلى تصفية مشروعه والهرب إلى الخارج بأي أموال يحصل عليها.

[1] نجراوي عبد المجيد، "**القروض المتعثرة" دراسة حالة القرض الشعبي**، مذكرة تخرج لسانس، فرع نقود وبنوك مالية،2007، ص66.

[2] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص57-58.

3) ظهور مؤشرات سلبية في القوائم المالية

ظهور مؤشرات سلبية كثيرة في القوائم المالية يقدمها المشروع سواء لتحديد التساهلات أو وفقا لما يطلبه البنك لمتابعة موقف العميل، وقدرته التشغيلية وتستخدم هذه المؤشرات كبوادر تبين احتمال تعثر العميل من الأتي:

- ❖ زيادة نسبة المخصصات وارتفاع أرقامها سنة بعد أخرى وتدني نسبة الاحتياطات وتآكلها عاما بعد آخر.
- ❖ انخفاض معدل دوران المخزون من البضاعة تامة الصنع المعدة للبيع وازدياد أرقامها عاما بعد أخر.
- ❖ ارتفاع نسبة الالتزامات قصيرة الأجل إلى إجمالي الالتزامات طويلة الأجل ومتوسطة الأجل واتساع نطاقها.

الفرع الثالث: المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة

يعتبر موضوع التعامل مع القروض المتعثرة وإدارتها من أكثر المواضيع المصرفية تعقيداً و حساسية، و يعتمد نجاح البنك في إدارة القروض المتعثرة على قدرة القائمين على هذا النشاط ومدى توفر الخبرة و الحدس الائتماني لديهم، وقدرتهم على التعامل مع كل حالة وفق خصوصيتها.[1]

وتختلف طرق معالجة القروض المتعثرة تبعاً لاختلاف وتباين الظروف الخاصة بالبنك و/ أو المقترض، و على البنك و من خلال المتابعة والدراسة والتحليل أن يتأكد من السبب الحقيقي الذي أدى إلى تعثر القرض لأن ذلك سيسهل عملية المعالجة، وقد يحتاج البنك في بعض الحيان استشارة جهة خارجية في إطار عملية تحليل سبب التعثر ومدى قدرة المشروع على النهوض من جديد وتسديد التزاماته تجاه البنك، وفي هذا الإطار فإن النتيجة التي يمكن التوصل إليها ستكون واحدة مما يلي :

- **تصفية القرض:**

يتم اتخاذ هذا القرار إذا توصل البنك إلى قناعة تامة بأن المشروع لم تعد لديه مقومات الاستمرار مهما بذلت من جهود لإصلاحه وتطويره، وهناك احتمال أن تتم التصفية بشكل اختياري، أو أن تتم بشكل قصري، ويلجأ البنك إلى قرار التصفية بعد أن يتأكد مما يلي :

[1] جمال أبو عبيد، **إدارة القروض المصرفية غير العاملة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، الأردن، ص27-28-29.

- ❖ عدم وجود إمكانية لمعالجة أو إصلاح أو التغلب على الأزمة التي يعاني منها المشروع، وأن المعطيات المتوفرة تشير إلى أن المشكلة هيكلية و مستمرة و ليست عابرة و مرحلية.
- ❖ أن النشاط الذي يمارسه المشروع قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة المنتج، ولا يوجد أمل في تحسن الوضع مستقبلاً، وأن العميل أو المشروع لا يمكنه التحول إلى نشاط آخر مجدي.

- **تسوية القرض:**

إذا تبين للبنك أن هناك مقومات حقيقية لاستمرار المشروع ومعالجة الخلل الذي يعاني منه، فإن البنك يسعى في مثل هذه الحالة إلى إجراء شكل من أشكال التسوية مع المقترض، عل أمل أن يتم تحويل القرض إلى قرض عامل، وتتم التسوية في حالات كثيرة منها :

- ❖ توقف نشاط المشروع بشكل جزئي، وعدم توقف المشروع بالكامل .
- ❖ عدم قدرة المشروع على خدمة الدين بوضعه الطبيعي، مع وجود إمكانية لخدمة الدين إذا تمت التسوية.
- ❖ عدم قدرة المدين والكفلاء بسداد كامل قيمة القرض.
- ❖ استعداد المقترض لسداد جزء كبير أو مقبول من الدين فورا إذا تمت عملية التسوية من قبل البنك.
- ❖ تقديم عرض من قبل المقترض من شأنه تحسين وضع القرض وزيادة ضماناته.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

سيتم تحت هذا العنوان عرض لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القرض المصغر والقروض المتعثرة، وقد تم تقسيم الدراسات المتوصل إليها إلى مطلبين، خصص المطلب الأول لدراسات وطنية، أما المطلب الثاني لدراسات بالعربية.

المطلب الأول: دراسات وطنية

أولا: دراسة خالد ليلى بعنوان "**أثر القروض المصغرة على حل مشكلة البطالة دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**".

كانت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 2005-2014، وتهدف هذه الأخيرة إلى تسليط الضوء على أهمية القروض المصغرة في تمويل المشاريع، وإبراز دور ومجهودات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في منح القروض المصغرة، وهي عبارة عن دراسة ميدانية تم فيها الاعتماد على إحصائيات حول حجم القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمدينة ورقلة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر البطالة عائق اقتصادي واجتماعي في كل دول العالم، إن القرض المصغر يساهم في خلق الاستثمار من خلال تمويل المشاريع المصغرة.
- يعتبر القرض المصغر الأداة الأمثل لتخفيض نسبة البطالة في المجتمعات وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إنشاء مشاريع مصغرة مثل الفئة النسائية، ونظرا لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة لأصحاب المشاريع المصغرة.
- أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر لتتكفل بهذا التمويل، سواء بشكل كلي أو بالاشتراك مع البنوك بنسب معينة.

ثانيا: دراسة حفاف سمية بعنوان "**دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة**"

كانت دراسة العينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة، هدفت إلى محاولة تقييم مساهمة التمويل بالقرض المصغر المقدم من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم ومرافقة المشاريع الحرفية للمرأة، وإبراز أهمية ما قامت به الدولة الجزائرية في الإجراءات التحفيزية لتطوير المشاريع المصغرة.

قد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- القرض المصغر يعتبر أداة لمحاربة البطالة يسمح للفئات المحرومين من تحسين ظروفهم المعيشية، من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل.
- إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم المساعدات المالية والامتيازات الجبائية للمرأة المقاولة، رغم ذلك فالوكالة تعاني من معوقات متعلقة بالجهاز المشرف وعدم مرافقة ومتابعة المستفيدات.
- إن المرأة المقاولة تلجأ إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسد الاحتياجات المالية في إنشاء وتوسيع نشاطها.

ثالثا: دراسة نجراوي عبد الحميد بعنوان "**دراسة القروض المتعثرة دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري**".

وهي عبارة عن مذكرة لسانس تخصص نقود وبنوك ومالية، تمكن الباحث من خلال دراسة القروض المتعثرة في وكالة القرض الشعبي التوصل إلى النتائج التالية:

- القروض أداة فعالة في التنمية الاقتصادية من خلال دورها الوظيفي ويتضح لنا أن القروض البنكية تقسم على أساس القرض، فنجد تلك المرتبطة بمجال الاستثمار أو تلك المرتبطة بمجال الاستغلال، كما يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة وهذا وفق هدفها "قصيرة، متوسطة، طويلة" أو حسب وظيفتها الاقتصادية وطبيعة موضوع التمويل "تمويل أصول ثابتة، تمويل أصول متداولة" أو حسب الزبائن.

- القروض المتعثرة هي القروض التي لا تسترجع في آجالها المحددة، تأتي خطورتها حسب المرحلة التي تكون فيها، فهي قليلة الخطورة في بادئ الأمر ثم تزيد الخطورة كلما زاد الوقت عليها، كما لها آثار سلبية على مستوى العميل والبنك والاقتصاد ككل.
- إن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء، كما أن الأسباب منها ما هو متعلق بالعميل وما هو متعلق بالبنك ومنها ما هو راجع إلى الظروف العامة.

المطلب الثاني: دراسات عربية

أولا: حنين جلال الدماغ، دراسة بعنوان "**دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة**".

وهي دراسة تطبيقية على المشاريع الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة، 2010، يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة في الفترة ما بين 1992-2008، لمعرفة إخلاف دور التمويل بين مؤسسات الإقراض وآثارها على المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشروع، حيث تم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية تبلغ 130 مشروع نسائي تم تمويلهم من قبل ثلاث مؤسسات إقراض فلسطينية.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض وبين ارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمر للمشروع.
- لا يمثل عدد القروض المقدمة من مؤسسات الاقتراض على ارتفاع وانخفاض نسبة التمويل المقدم، وهناك تفضيل لتطبيق أساليب التمويل الإسلامي لاسيما القرض الحسن.

ثانيا: دراسة بعنوان "**واقع مشروعات المرأة المتناهية الصغر في السودان ولاية نهر النيل نمودجا دراسة استكشافية**".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع مشروعات المرأة متناهية الصغر في السودان، حيث أنها تشكل هذه المشاريع أداة لتوفير الدخل للمرأة وأنها وسيلة لتحقيق حدة البطالة.

حيث توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: التنوع القطاعي والانتشار الجغرافي لهذه المشاريع يؤدي إلى عدم تنظيمها ومتابعتها وعدم قدرة صاحبات تلك المشاريع في الولوج إلى الخدمات المصرفية، وكذلك المشاريع المتناهية الصغر تعاني من معوقات مختلفة تحتاج إلى العمل الجاد من جهات متعددة و على رأسها الدولة لإزالة العقبات، وأن هذه المشاريع تحتاج للمساعدة والرعاية والدعم والتنظيم كتقديم التمويل والتدريب والمساعدة في تسويق منتجاتها.

خلاصة الفصل:

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية للموضوع، فتم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالقرض المصغر حيث يمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية أي ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش، كما تطرقنا إلى القروض المتعثرة مفهومها ومظاهرها وتقسيماتها.

ومن خلال استعراض لأهم جوانب الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة توصلنا إلى أنه تؤكد نتائج الدراسات السابقة على أهمية القروض المصغرة وبالتالي دور صندوق الضمان المشترك للقروض من أجل ضمان القروض البنكية الممنوحة إلى المقاولين الجدد.

لتدعيم دراستنا ميدانيا اخترنا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM لولاية عين الدفلى، وذلك بغرض معالجة الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

-

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالقرض المصغر والقروض المتعثرة وكيفية تجنب إمكانية عدم السداد، وكذلك الدراسات السابقة للموضوع سنحاول في هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب النظري لموضوع إدارة القروض المتعثرة في الوكالة.

سنقوم بإسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي، وذلك لإلمام أكثر بالجانب التطبيقي لذلك سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، **المبحث الأول** سوف نتناول فيه نبذة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أما في **المبحث الثاني** سوف نتطرق إلى واقع القروض الممنوحة والمتعثرة للوكالة لولاية عين الدفلى.

المبحث الأول: نبذة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أهم الأجهزة التي اعتمدتها الجزائر في سعيها للتقليل من حدة الفقر وإنعاش سوق العمل، وقد تم الانطلاق الرسمي للقرض المصغر في شهر جويلية 1999 واعتبرته السلطات العمومية برنامجا يهدف إلى ترقية الشغل، ليتم بعدها إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المطلب الأول: تقديم عام حول الوكالة

نشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد تجربة خاضتها بلادنا منذ سنة 1999 عبر تمويل مشاريع مصغرة أسند تسيرها للجماعات المحلية، ليأتي تنظيم الجزائر لملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة 2002 بمثابة حجر الأساس للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث جاء من بين توصيات الملتقى ضرورة خلق هيئة تسند له مهمة مرافقة أصحاب المشاريع وتقديم الدعم والمساعدة التقنية لرفع النقائص التي كان يشهدها التسيير السابق للقرض المصغر.

جاءت ثمار هذا الملتقى سنة 2004 عبر المرسوم الرئاسي رقم 13/*04* المتعلق بجهاز القرض المصغر المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 11/113. حيث نصت أحكامه على إنشاء وكالة تسند لها مهام تسيير القرض المصغر، وبالفعل جاء ذلك عبر نصوص المرسوم التشريعي رقم 04/14 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1].

الفرع الأول: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية عين الدفلى:

تم إنشاؤها في أواخر سنة 2005 وهي تابعة للفرع الجهوي لولاية تيارت، مقرها في مدينة عين الدفلى، يعمل لديها حوالي 48 موظف، ويوجد لدى الوكالة مرافق في كل دائرة (14 مرافق)، وبعض الدوائر يوجد فيها مرفقين اثنين مثل الروينة، العطاف والخميس، الهدف منهم استقبال وتوجيه المواطنين وإيداع ملفات القرض المصغر لديهم.[2]

[1] الموقع الخاص للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجزائر، تاريخ الإطلاع 2018/03/21، على الرابطwww.ANGEM.dz

[2] مطويات مقدمة من طرف المسؤول عن التربص في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع عين الدفلى، بدون صفحة.

1. الهيكل التنظيمي للوكالة:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي منظمة ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة.

من أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي و الذي يتمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات و خليتين)، إضافة إلى 49 وكالة ولاية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة **548 خلية مرافقة** على مستوى كل دائرة.

كما تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الوكالات الولائية) والمتمثل في **الفرع الجهوي**، تشرف هذه الهيئة الصغيرة على حوالي ست (06) تنسيقيات وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز و متابعة الأنشطة، حيث هناك شبكة تضم **10 فروع جهوية** تشرف على مجمل التنسيقيات الولائية.

يمثل هذا الشكل التنظيمي النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري و تقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة و الملائمة. كما هناك هيئة تابعة للوكالة تتمثل في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة و الذي يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المجلس التوجيهي: هو هيئة تضم 17 عضو منحدرين من مختلف المؤسسات و الأجهزة و الجمعيات، و يتمثل دوره في إبداء الآراء حول مختلف المسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. يتم إبداء الأفكار على مستوى المجلس التوجيهي بطريقة مستقلة و اعتراضية، و يعين أعضاء المجلس التوجيهي بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

لجنة المراقبة: تكلف لجنة المراقبة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات المجلس التوجيهي الذي تعمل لحسابه. تتكون لجنة المراقبة من ثلاثة (3) أعضاء يعينهم مجلس التوجيه.

الشكل رقم(01) يمثل الهيكل التنظيمي العام

يشمل الهيكل التنظيمي العام على ما يلي:

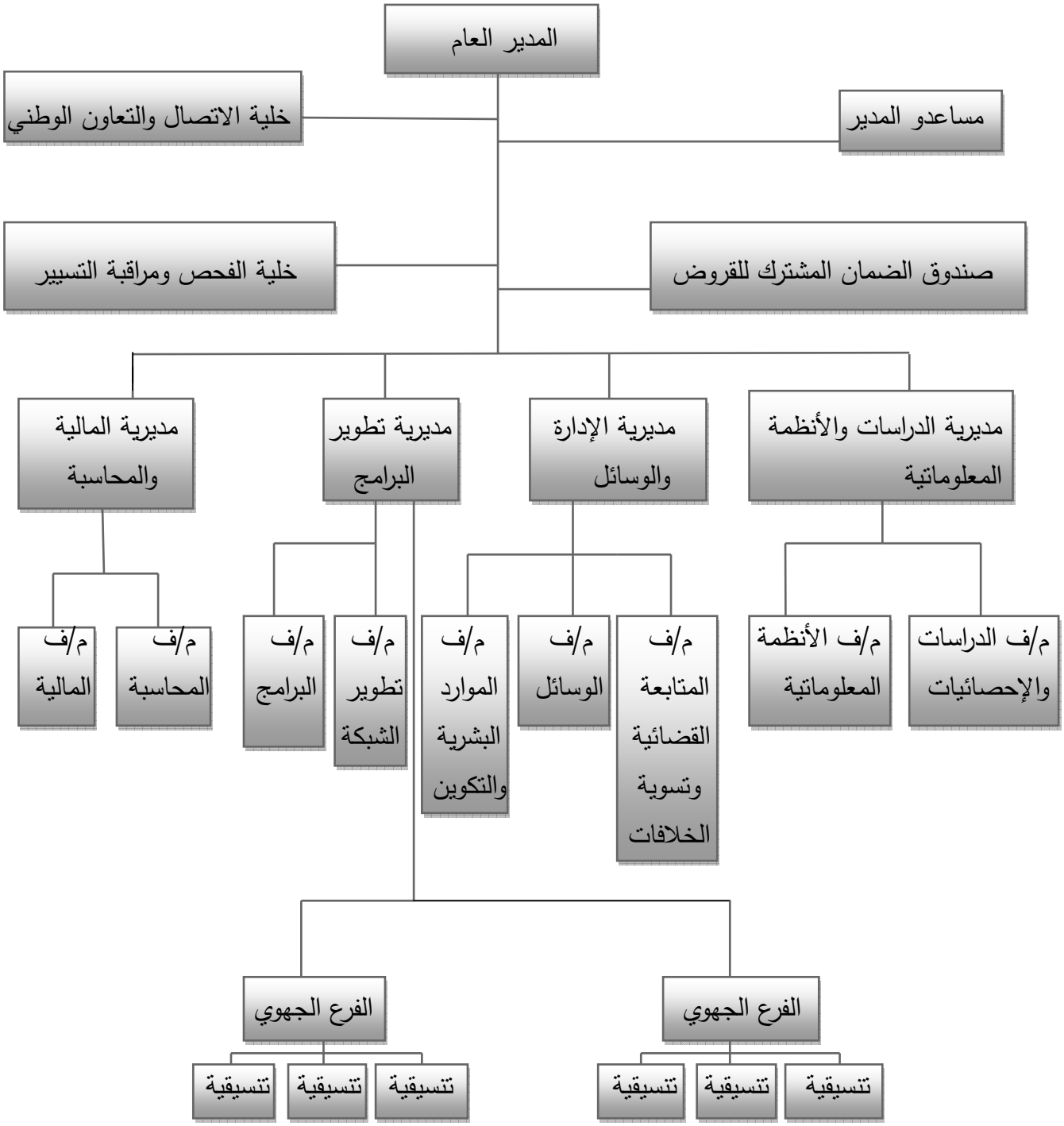

المصدر: الموقع الخاص بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر، على الرابط الإلكترونيwww.angem.dz

02) الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لعين الدفلى:

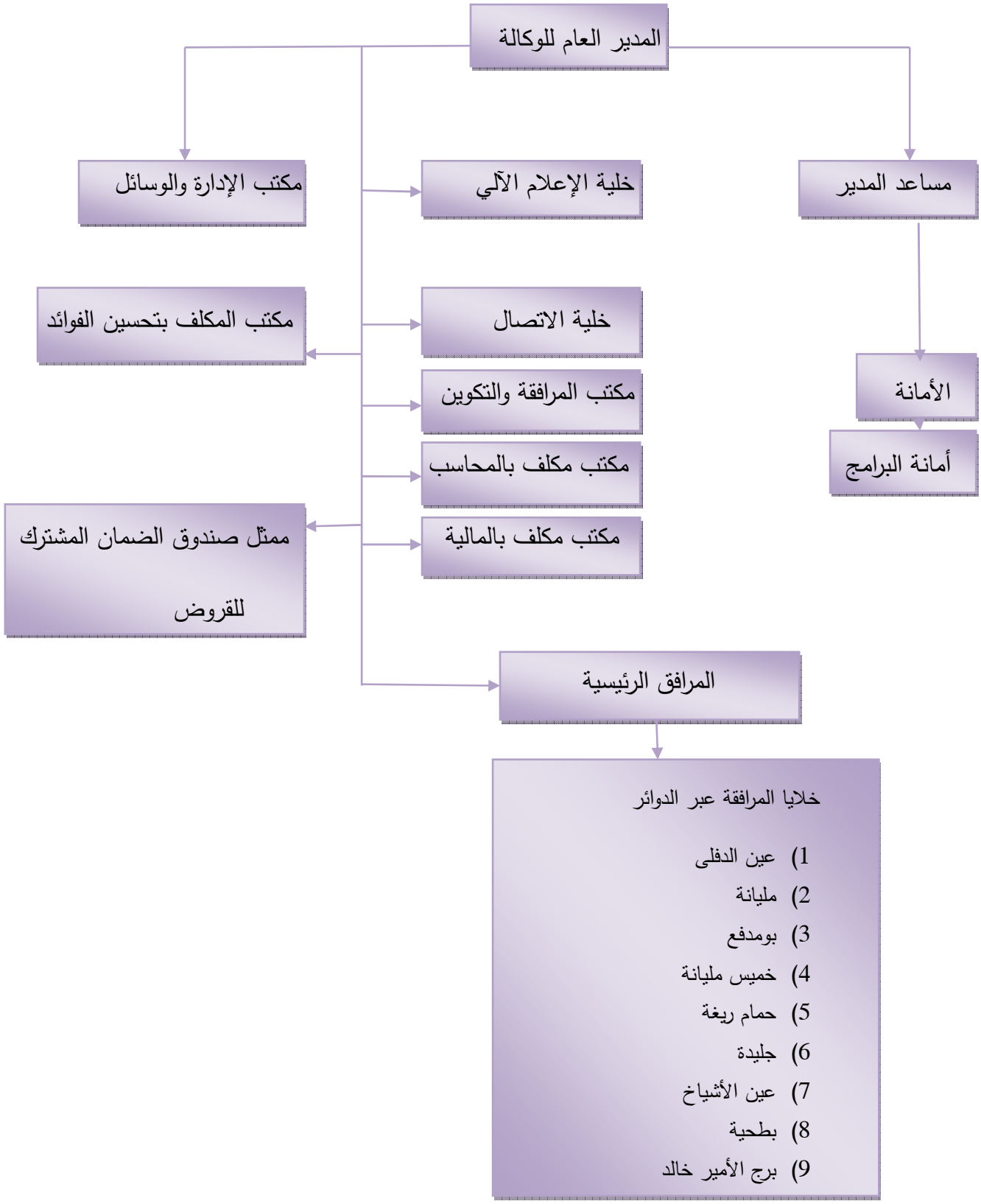

المصدر: مطويات مقدمة من طرف المسؤول عن التربص فرع عين الدفلى، بدون صفحة

2. شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة، وامتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع مساهمة شخصية نسبتها 1% من الكلفة الإجمالية للنشاط، لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط.
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد.
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

الفرع الثاني: المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتمثل المهام الأساسية لوكالة تسيير القرض المصغر في النقاط التالية:

- يسير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بمايلي:

- ❖ تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدون من الجهاز.
- ❖ نصح ودعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي ورصد القروض.
- ❖ تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار تركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- ❖ إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

الفرع الثالث: الإعانات والامتيازات

1. المرافقة والتمويل:

- ❖ تضمن الوكالة الدعم و النصح و المساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم.
- ❖ يمنح القرض البنكي بدون فوائد.
- ❖ يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29% من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط، والتي لا تتجاوز 1.000.000 دج.
- ❖ تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000دج. و قد تصل هذه الكلفة إلى مائتا وخمسين ألف دينار جزائري 250.000دج.

2. الامتيازات الجبائية:

- ❖ إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.
- ❖ إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات.
- ❖ تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
- ❖ إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.
- ❖ يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.

❖ تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، و ذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، و يكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪
- السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪

تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5٪.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش(سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز100000دج) إلى قروض معتبرة (التي لا تتجاوز100000دج) تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك، تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.[1]

- **التمويل الثنائي:** مقترض و ANGEM، قرض بقيمة 100.000دج بدون فائدة والتي تصل قيمته إلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب، ممنوحة للمقترض بعنوان شراء مواد أولية، يتم تسديدها على مدى 24 إلى 36 شهرا.
- **التمويل الثلاثي:** بنك ومقترض و ANGEM، قرض بقيمة لا تتعدى 100.000دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات).
  - المساهمة الشخصية 1%.
  - قرض بدون فوائد 29%.
  - قرض بنكي 70% .
  - تخفيض على الفوائد من 5إلى 20 % من نسبة الفائدة التجارية للبنوك حسب الحالات.

[1] معلومات مقدمة من طرف المسؤول عن التربص التطبيقي فرع عين الدفلى.

الشكل رقم 03: يمثل نسبة المساهمة في تمويل المشروع.

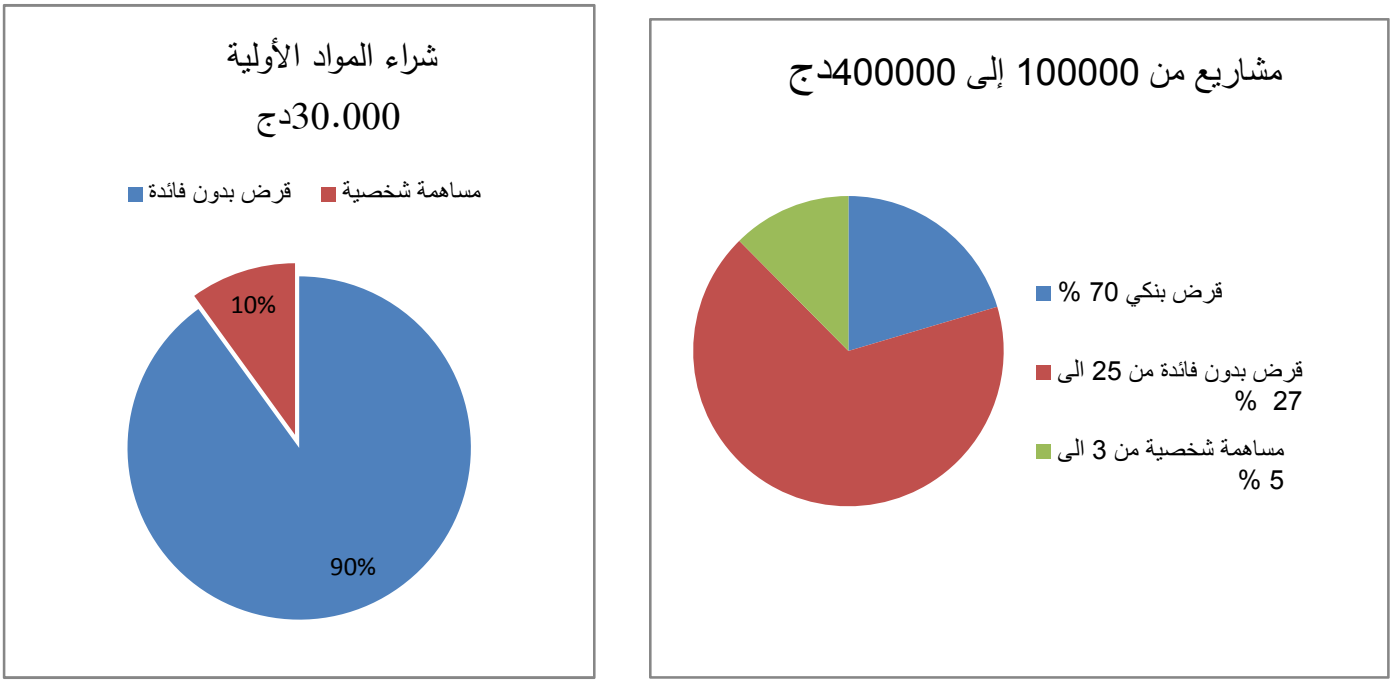

المصدر: مجلة رسالة الوكالة" لإنجاز مشاريعكم المصغرة"، العدد01، الجزائر

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم النصح والمساعدة والمرافقة لإنجاز المشاريع وذلك عن طريق منح نسبة فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد(من 10% إلى 20% حسب الحالات) الفارق من النسبة تتحمله الوكالة، كما تمنح سلفة بدون فائدة قدرها 25% من الكلفة الإجمالية للمشروع إذا كانت هذه الأخيرة تتراوح ما بين 100.000دج و400.000دج.

قد ترفع هذه النسبة إلى 27% من الكلفة الإجمالية للمشروع، إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها، إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة أو في الجنوب أو الهضاب العليا.

لشراء مواد أولية، سلفة بدون فائدة مقدرة ب 90% من الكلفة الإجمالية والتي لا يمكن أن تفوق ثلاثين ألف دينار جزائري(30.000دج).

جدول رقم 1: يمثل حالات المساهمة في تمويل المشروع

قيمة المشروع	إمكانية المستفيد	المساهمة الشخصية	البنك	قرض بدون فائدة	تخفيض نسبة الفائدة
50.000دج إلى 100.000دج	يملك شهادة أو ما يعادلها واقع في منطقة خاصة	%03	%97	-	90%
	شهادة أخرى	%05	%95	-	%80
100.000دج إلى 400.000دج	يملك شهادة أو ما يعادلها واقع في منطقة خاصة	%03	%70	%27	%90
	شهادة أخرى	%05	%70	%25	%80
30.000دج	كل المستويات موجهة لشراء المواد الأولية	%10	-	%90	%80

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية عين الدفلى.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل حالات المساهمة في تمويل المشروع، أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بمنح قروض بدون فوائد تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000دج، تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة والأدوات ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاط، وقد تصل قيمتها إلى 250.000دج.

إن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000دج إلى 100000دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا)، و من 400000دج إلى1000000دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011.

المطلب الثالث: الأنشطة الممولة من طرف الوكالة

تضم الأنشطة الأنواع التالية:

- **الصناعة الغذائية:** صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشكولاطة، المرطبات، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.
  - **الألبسة:** الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية.
  - **الصناعة الجلدية:** الأحذية التقليدية، الألبسة.
  - **الصناعة الخشبية:** الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، الحدادة.
- **الفلاحة:**
  - **تربية المواشي:** تسمين الأبقار والأغنام، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.
  - **فلاحة الأرض:** إنتاج البذور، الفواكه والخضر، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.
- **الصناعة التقليدية:**
  - النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة من الزجاج.
- **الخدمات:**
  - الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات، ومختلف التجهيزات.
  - الصحة، عيادة طبية عامة، أو مختصة.

1. **المباني والأشغال العمومية:**
   - أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني ظن الكهرباء، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء.

المبحث الثاني: واقع القروض الممنوحة والمتعثرة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المطلب الأول: حجم القروض الممنوحة من طرف الوكالة

نستعرض في مايلي جدول يوضح تطور حجم القروض الممنوحة من طرف الوكالة لولاية عين الدفلى.

الجدول رقم (02) يمثل تطور حجم القروض الممنوحة.

الوكالة البنكية	البنك الوطني الجزائري		بنك التنمية المحلية		بنك الجزائر الخارجي		القرض الشعبي الجزائري		بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
السنة	عدد القروض	المبلغ د ج	عدد القروض	المبلغ د ج	عدد القروض	المبلغ د ج	عدد القروض	المبلغ د ج	عدد القروض	المبلغ د ج
2007	28	7674049.00	26	82564715.46	00	00	19	5189000.00	00	00
2008	24	6338960.00	24	6149000.00	00	00	22	6039000.00	00	00
2009	16	4300820.00	33	7906900.00	00	00	10	2518000.00	00	00
2010	25	6170059.00	05	1227000.00	20	4805000.00	10	2289000.00	04	568648.97
2011	16	3712572.00	21	5083000.00	14	3394000.00	21	5506594.53	14	3126934.45
2012	14	5973884.18	22	8909600.00	08	3663000.00	28	11712537.27	15	7874999.50
2013	58	26690148.71	22	10086000.00	21	9114781.00	24	12186217.66	33	16034750.66
2014	63	32602282.50	24	11839000.00	28	14001000.00	12	6003984.00	42	20773097.10
2015	98	52899130.00	41	20867000.00	27	13661000.00	34	17355235.00	50	25074748.93
2016	29	17954927.00	23	13994000.00	12	7088000.00	25	13073141.00	11	6318470.15
المجموع	371	140275833.04	241	168626215.46	130	55726781.00	205	81872709.46	169	79771649.76

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة فرع عين الدفلى.

نلاحظ من خلال الجدول الذي كان في الصفحة السابقة أن حصيلة القروض الممنوحة ضعيفة في كل من **بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية** خلال الثلاث سنوات الأولى لفترة الدراسة 2007-2016، حيث كان عدد القروض 00 وهو ما يعكس أن البنكين غير متحمسين لمثل هذا التمويل، لكن ابتداءا من سنة 2010 إلى 2016 أصبح هذان البنكين يقومان بالتمويل لأن الدولة طالبت البنوك تقديم الدعم من أجل دفع التنمية المحلية الوطنية والرفع من مردودية الإنتاج الوطني، وذلك من خلال التوجه نحو نموذج اقتصادي جديد يعتمد على كل ما هو محلي.

حيث بلغ العدد الإجمالي بالنسبة **لبنك الجزائر الخارجي** 130 مقابل مبلغ إجمالي خلال العشر سنوات 55726781دج، حيث كان البنك جيد خلال السنة 2014 بلغ عدد القروض 28 مقابل مبلغ 14001000دج، أما **بنك الفلاحة والتنمية الريفية** بلغ العدد الإجمالي 169 مقابل مبلغ قدره 79771649.76دج، كما أنه في سنة 2015 كان جيد بلغ العدد 50 مقابل مبلغ 25074748.93دج.

إن الجزائر لا تتوفر على مؤسسات مالية مختصة في التمويل المصغر مثل ما هو موجود في بقية الدول وخاصة الأوروبية منها، وكل ما هو موجود مؤسسات تملك ميزانية وتستقبل المشاريع ولكنها تجد نفسها مجبرة على المرور على البنوك التي هي من يحدد مصير هذه المشاريع.

أما حصيلة القروض الممنوحة من قبل **البنك الوطني الجزائري** الذي بلغ العدد الإجمالي للقروض 371 مقابل 140275833.0دج، و**بنك التنمية المحلية** حيث بلغ العدد الإجمالي 241 مقابل 168626215.46دج، وكالة **القرض الشعبي الوطني** الذي بلغ العدد الإجمالي بها 205 مقابل 81872709.46دج، أفضل البنوك المساهمة في التمويل من سنة 2007إلى 2016 مقارنة بالبنكين **بنك الجزائر الخارجي** و**بنك الفلاحة والتنمية الريفية.**

المطلب الثاني: حجم القروض المتعثرة من قبل الوكالة

سوف نتطرق إلى تطور حجم القروض المتعثرة في الوكالة فرع عين الدفلى.

الجدول رقم (03) يمثل حجم القروض المتعثرة.

الوكالة البنكية	البنك الوطني الجزائري		بنك التنمية المحلية		بنك الجزائر الخارجي		القرض الشعبي الجزائري		بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
السنة	عدد القروض	نسبة القروض	عدد القروض	نسبة القروض	عدد القروض	نسبة القروض	عدد القروض	نسبة القروض	عدد القروض	نسبة القروض
2007	02	495400.00	03	800000.00	00	00	00	00	00	00
2008	05	1277600.00	01	250000.00	00	00	01	280000.00	00	00
2009	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
2010	00	00	01	270000.00	00	00	00	00	00	00
2011	00	00	02	541000.00	03	713000.00	00	00	00	00
2012	01	575000.00	01	662000.00	00	00	01	275851.49	01	691866.17
2013	03	1452132.38	03	1474000.00	00	00	01	678490.89	01	525434.00
2014	01	16440.00	04	33672.23	01	16890.00	02	17159.01	03	47609.52
2015	03	40953.73	00	00	00	00	04	48749.10	02	33634.47
2016	18	356115.11	13	225690.00	05	78186.72	16	268507.05	08	100853.00
المجموع	33	4213641.22	28	4256362.23	09	808076.72	25	1568757.54	15	1399397.16

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة فرع عين الدفلى.

من خلال الجدول الذي في الصفحة السابقة يمثل تطور حجم القروض المتعثرة في الوكالة نلاحظ أن **البنك الوطني الجزائري** من سنة 2009إلى غاية 2011 لم يكن هناك تعثر للقروض، فبلغ العدد الإجمالي للقروض 33 مقابل 4213641.22دج، فكان السبب وراء تعثر القرض عدم توفر العتاد من قبل المورد، فكانت سنة 2016 تعثر أكثر بلغ العدد 18 مقابل 956115.11دج.

أما **بنك التنمية المحلية** فكان خلال سنة2009 و2015 لم يكن هناك تعثر أبدا، فكان العدد الإجمالي 28 مقابل 4256362.23دج، فكان السبب هو ارتفاع أسعار العتاد مقارنة مع حجم القرض الممنوح من طرف الوكالة (1000000دج)، فكانت السنة 2016 أكثر تعثرا حيث بلغ العدد 13 مقابل 225690دج.

وبالتالي فإن البنكين يعتبران من البنوك الأكثر تعثرا مقارنة بالبنوك الأخرى، وذلك من خلال التوسع في منح القروض من سنة 2007 إلى غاية 2016.

أما **بنك الجزائر الخارجي** و**بنك الفلاحة والتنمية الريفية** من سنة 2007 إلى غاية 2011 لم يحدث أي تعثر فكان العدد 00، ابتداءا من 2012 فكان هناك تعثر بلغ العدد الإجمالي بالنسبة **BEA** 9 مقابل 808076.72دج فكان السبب هو عدم توفر المحل لدى المستفيد وارتفاع أسعار كراء المحل،

BADR كان العدد الإجمالي بها 15 مقابل 1399397.16دج فكان السبب هو ارتفاع أسعار الكهرباء والغاز. بالنسبة لوكالة **CPA** فقدر العدد الإجمالي 25 مقابل 1568757.54دج وكان السبب هو عدم الاستفادة من المزايا الجبائية والضريبية.

يعتبر **BADR** و **BEA** أقل البنوك تعثرا مقارنة بالعدد الإجمالي مع **BNA** و **BDL** و**CPA**.

الجدول رقم (04) يمثل نسبة عدد القروض المتعثرة

الوكالة البنكية	البنك الوطني الجزائري		بنك التنمية المحلية		بنك الجزائر الخارجي		القرض الشعبي الجزائري		بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
السنة	عدد القروض	نسبة القروض	عدد القروض	نسبة القروض	عدد القروض	نسبة القروض	عدد القروض	نسبة القروض	عدد القروض	نسبة القروض
2007	02	%6.06	03	% 10.71	00	% 00	00	%00	00	%00
2008	05	%15.15	01	% 3.57	00	% 00	01	% 04	00	%00
2009	00	%00	00	% 00	00	%00	00	% 00	00	%00
2010	00	%00	01	%3.57	00	% 00	00	%00	00	% 00
2011	00	%00	02	% 7.14	03	% 33.33	00	% 00	00	% 00
2012	01	%3.03	01	%3.57	00	% 00	01	% 04	01	% 6.66
2013	03	%9.09	03	% 10.71	00	% 00	01	%04	01	% 6.66
2014	01	%3.03	04	%14.28	01	% 11.11	02	% 08	03	% 20
2015	03	%9.09	00	% 00	00	% 00	04	% 16	02	% 13.33
2016	18	%54.54	13	%46.42	05	%55.55	16	%64	08	%53.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجداول السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة عدد القروض المتعثرة في البنك الوطني الجزائري كانت قليلة من سنة 2007 إلى غاية 2016 ارتفعت إلى 54.54% مقابل العدد الإجمالي للقروض 33، كذلك بالنسبة لبنك التنمية المحلية كانت النسبة في سنة 2016 مرتفعة 46.42% مقابل عدد إجمالي 13، أما بنك الجزائر الخارجي قدرت النسبة ب 55.55% مقابل عدد إجمالي 05، كما قدرت نسبة وكالة القرض الشعبي ب64% مقابل 16، أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقدرت ب 53.33% مقال عدد إجمالي 08.

وبالتالي فإن سنة 2016 كان هناك نسبة تعثر كبيرة وتختلف النسبة من بنك إلى أخر، وهذا راجع إلى أن الدولة طالبت البنوك إعادة الجدولة للديون.

المطلب الثالث: صندوق ضمان القروض المصغرة وأهم التحديات والمعوقات التي تواجه القرض المصغر

الفرع الأول: صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

تطبيقا للمادة التاسعة من المرسوم الرئاسي المؤرخ في 22.01.2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، فإن ضمان الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية مضمون من طرف صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22-01-2004 المتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، هدفه ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية بنسبة 85% للديون المستحقة من الأصول والفوائد.[1]

وضع الصندوق تحت سلطة المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمساعدة أمانة دائمة ممثلة على مستوى كافة ولايات الوطن.

فيما يتعلق بموارد الصندوق فهي مكونة من مساهمات الخزينة العمومية، البنوك والمؤسسات المالية، وكذا مساهمة الوكالة، فالموارد مدعمة أيضا باشتراكات المقاولين والمقدرة ب0.5% في السنة، والبنوك بنسبة 0.5% في السنة من المستحقات البنكية، وينوب صندوق الضمان عن البنوك والمؤسسات المالية آخذا بعين الاعتبار الأقساط المسددة.

قام موظفو الصندوق سنة 2005 بمساعي وإجراءات اتجاه المقاولين المستفيدين في إطار الجهاز القديم ولم يسددوا قروضهم للبنك الوطني الجزائري، هذه المجهودات سمحت لهذا البنك من تحقيق نسبة تسديد ذات قيمة تصل إلى 70% حسب المعلومات المعلنة من طرف البنك الوطني الجزائري، وهذه المجهودات مستمرة إلى يومنا هذا.

حاليا وقع الصندوق اتفاقيات مع جميع البنوك العمومية من أجل ضمان القروض البنكية الممنوحة إلى المقاولين الجدد، حيث قام كل من الصندوق والبنك بوضع آليات وإجراءات ضرورية لتعويض المخاطر المضمونة.

[1] مجلة، رسالة الوكالة" لإنجاز مشاريعكم المصغرة"، مقدمة من طرف المسؤول عن التربص فرع عين الدفلى، العدد رقم01، الطريق الوطني رقم 01، بئر خادم، الجزائر.

الفرع الثاني: أهم التحديات والمعوقات التي تواجه إستراتيجية القرض المصغر في الجزائر

تواجه إستراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر، ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرق على القرض المصغر (angem)، ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة.

1- التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر :

يمكن إيجار أهمها فيما يلي:

- أن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القرض المصغرة، وأن النظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض المصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب.
- بالإضافة إلى ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى(المعتادة عليها)، كما عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع .
- غياب البنوك الخاصة التي تشيع على التنافس مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.
- تعتقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية(كثرة التعديلات).
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء.
- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير و نشر المعلومات و الإحصائيات.

2- المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر (ANGEM) :

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بـ L'ANGEM في نموذج التسيير حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، حيث تم وضع التنسيقيات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدا يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر.

فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع.

3- المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة : تتمثل أساسا في :

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها .
- ترجيح النشاط التجاري و الخدمي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6 % من مجموع القروض المقدمة.[1]
- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.[2]

[1] آيت عكاش سمير، ناصر المهدي، **القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر**، المركز الجامعي خميس مليانة، ص 17، على الموقع www.kantakji.com (17 / 08 /2011).

[2] بوسهمين أحمد ، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 26 – العدد الأول ، 2010، ص 213.

الفرع الثالث: النماذج المؤسسية لتطوير التمويل الأصغر في الجزائر

وفقا للتقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر، تم اقتراح خمسة أساليب لتطوير التمويل الأصغر في الجزائر،سنذكرها كما يلي:[1]

- إقامة مؤسسات تمويل معنية بالتمويل الأصغر، يتركز نشاطها الإقراضي على تمويل أنشطة الأعمال الحرة والأعمال الحرفية ومقدمي الخدمات،وكذلك القروض الاستهلاكية.
- إقامة شراكة بين هيئة البريد الجزائرية وأحد المؤسسات المالية(بنك عمومي مثلا)،وذلك بدل إقامة المؤسسة المالية لفروع جديدة خاصة بها،وقد تسمح هذه الشراكة لمؤسسة التمويل المتخصصة في التمويل الأصغر بتفويض صلاحياتها إلى هيئة البريد في القيام بأعمالها الإقراضية مباشرة من فروعها بدلا عن المؤسسة المتخصصة في التمويل الأصغر.
- إقامة بنك تجزئة للعملاء المنخفضي الدخل، يعمل على توفير جميع أنواع الأدوات المالية للتمويل الأصغر.
- إقامة الشبكات المالية التعاونية التي تتماشى مع خصوصيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر، بحيث تعمل على تلبية احتياجات السكان في المناطق الريفية، ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.
- إقامة فروع مستقلة ومتخصصة في التمويل الأصغر على مستوى البنوك التجارية.

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر الفرص والتحديات، جوان 2006، ص 23-24.

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية التي اعتمدنا فيها على الإحصائيات كأداة لجمع البيانات ثم القيام بتحليلها ومناقشة النتائج المتحصل عليها، حيث كان الهدف منها تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري واختبار صحة فرضيات الدراسة وبعد تحليلها وتفسيرها استخلصنا النتائج التالية:

- ❖ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أهم الآليات التي تدعم وتمول المشاريع الصغيرة في مدينة عين الدفلى.
- ❖ هناك بنوك ساهمت في تقديم التمويل اللازم للوكالة منذ تأسيسها، وبنوك كانت غير متحمسة لمثل هذا التمويل.
- ❖ يعتبر البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية البنكين الذي كانت نسبة التعثر فيها كبير مقارنة بالبنوك الأخرى.
- ❖ وجود مشاكل تعيق أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الخاتمة

يعتبر موضوع إدارة الديون المتعثرة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية عين الدفلى، من أهم المواضيع المعاصرة، ولمحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في" ماهي نسبة القروض المتعثرة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعين الدفلى من مجموع القروض الكلية؟ وهل نجحت في معالجتها؟".

قمنا في البداية بمحاولة التعريف بالقرض المصغر وذكر أهميته، ثم تطرقنا إلى مبادئه الأساسية، حيث وجدنا أن القرض المصغر جزء لا يتجزأ من السياسة العمومية للدولة وذلك عن طريق دعم الإنعاش الاقتصادي والهدف دائما مواجهة المشكلة المتصلة بعملية التشغيل الغير عادلة في السوق.

ثم قمنا بإعطاء مفاهيم متعلقة بالقرض المتعثر وذكر مظاهره وكيفية معالجته، حيث أن ظاهرة التعثر أكثر خطورة على الاقتصاد المعاصر، وهو توقف العميل عن سداد الالتزامات، وذلك لعدم قدرته على تحقيق تدفقات نقدية من ناتج نشاطه تكون غير كافية لسداد تلك الأعباء، لذلك فإن صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يعتبر ضمان بالنسبة للمقاول والبنك، أنشأته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية لاسترداد مستحقاتهم في حالة عدم قدرة المقاول على احترام التزاماتهم في إطار جهاز القرض المصغر.

كما كان علينا إبراز أهم الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تمثلت في: إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية، كما تعفى من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.

اختبار صحة الفرضيات:

حيث قامت دراستنا على ثلاث فرضيات تمثلت في:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** فيما يخص واقع القروض المتعثرة في الوكالة هناك بنوك كانت نسبة التعثر فيها قليلة.

بعد القيام بتحليل جدول نسبة عدد القروض المتعثرة وجد أن التعثر لم يكن بنسبة قليلة، ارتفعت النسبة خاصة في سنة 2016 في كل من البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي.

وفي الأخير توصلنا إلى **عدم إثبات الفرضية.**

- **بالنسبة للفرضية الثانية:** من أهم أسباب تعثر القروض التوسع في منح القروض بدون ضمانات، سوء إدارة المشروع من طرف العميل، كذلك تقديم دراسة جدوى غير دقيقة.

من الطبيعي ظهور بعض حالات تعثر العملاء في تسديد القروض الممنوحة لهم، كذلك الإخلال بالشروط التعاقدية، وبالتالي يحدث التعثر نتيجة ظروف غير متوقعة عند منح الائتمان، وبالتالي لا توجد أسباب خاصة بالعميل فقط بل بالبنك أيضا كضعف القدرة على التحليل الائتماني بالإضافة إلى خطأ في تقدير الضمانات وعدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول.

وفي الأخير توصلنا إلى **عدم إثبات الفرضية.**

- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** تتمثل آليات مواجهة القروض المتعثرة في تصفية القرض وتسوية القرض.

وهي **فرضية صحيحة** وذلك من خلال تعرضنا له في الفصل الأول.

نتائج الدراسة:

يمكن أن نلخص النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث في ما يلي:

- القروض المصغرة تساهم في خلق الاستثمار من خلال تمويل المشاريع المصغرة.
- يهدف التمويل المصغر إلى التقليل من إمكانية التعرض لمشكلات فرط المديونية.
- يعتبر التمويل المصغر أداة لحصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة.
- ينبغي أن يعتمد سداد القرض على قدرة المشروع الممول على توليد تدفقات نقدية تمكن المقترض من الوفاء بالتزاماته اتجاه الوكالة.
- نظرا لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة لأصحاب المشاريع المصغرة، أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر لتتكفل بهذا التمويل.
- أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم المساعدات المالية والامتيازات الجبائية للموردين، رغم ذلك فالوكالة تعاني من معوقات متعلقة بالجهاز المشرف وعدم مرافقة ومتابعة المستفيدين.
- هناك بنوك تعثرت نتيجة بعض الأسباب التي تعود على المورد وعدم كفاءته لإدارة مشروعه بطريقة جيدة.

التوصيات:

- إضافة صفة التمويل الإسلامي، وتسمية تمويلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالتمويل الحسن مادامت تمويلات الوكالة بدون فوائد.
- التخفيف من الإجراءات الإدارية والوثائق والتراخيص الضرورية من أجل تأسيس المؤسسة والمدة التي يستغرق، فيها منح القروض.
- إلغاء التمويل الثلاثي والاقتصار فقط على التمويل الأحادي من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع رفع سقفه، حتى يتسنى للأفراد الحصول على القرض المصغر بدون فوائد.
- القيام بمراقبة أصحاب المشاريع خلال مسار إنشاء المؤسسة المصغرة .
- التفكير الجدي في أساليب تطوير التمويل الأصغر في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. محسن أحمد، الخضيري، **الديون المتعثرة الظاهرة الأسباب، العلاج**، الطبعة الثانية، الأتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
2. عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة، والأزمة المالية العالمية" أزمة الرهن العقاري الأمريكية**"، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
3. جمال أبو عبيد، **إدارة القروض المصرفية غير العاملة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، الأردن.
4. ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، **التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية**، مشروع تمبوس ميدا التمويل متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا.

ثانيا: البحوث الجامعية

- **مذكرة الماستر**

1. موسى بن منصور، توفيق براهم شاوش، **دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2014.

- **مذكرة لسانس**

2. نجراوي عبد المجيد، "**القروض المتعثرة" دراسة حالة القرض الشعبي**، مذكرة تخرج لسانس، فرع نقود وبنوك مالية،2007.

ثالثا: المداخلات والملتقيات

1. سليمان ناصر،عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة**، الملتقى الدولي حول المالية الإسلامية، صفاقص، تونس، 27-29 جوان 2013.
2. عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزني، **برنامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على البطالة**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.
3. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر الفرص والتحديات**، جوان 2006، ص 23-24.

رابعا: الجرائد الرسمية والمجلات

- **الجرائد الرسمية**

1- المرسوم الرئاسي رقم 04-13، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتعلق بجهاز القرض المصغر، العدد 06.

2- المادة(5)، **المرسوم التنفيذي رقم 04-14**، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قوانينها الأساسية.

- **المجلات**

1- بوسهمين أحمد ، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 26 – العدد الأول، 2010

خامسا: المواقع الإلكترونية

1- www.ANGEM.dz

2- آيت عكاش سمير، ناصر المهدي، **القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر**، المركز الجامعي خميس مليانة، على الموقع www.kantakji.com

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مصالح رئيس الحكومة

Services du Chef du Gouvernement

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit

A.N.G.E.M.

منشور رقم..02..مؤرخ في..30../05../2005
متعلق بتنفيذ جهاز القرض المصغر

يحدد هذا المنشور تشكيلة، سير و دور لجنة التأهيل للولاية وتحديد كيفيات منح القرض بدون فوائد.

I . لجنة التأهيل

ا - تشكيلة اللجنة:

يتم انشاء لجنة بموجب قرار من السيد الوالي على مستوى الولاية مسماة لجنة التأهيل للولاية مشكلة كما يلي:

- منسق الولاية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ، رئيسا؛
- المرافقون على مستوى الدوائر، أعضاءا؛
- ممثلوا البنوك و المؤسسات المالية الشركاء، أعضاءا؛
- كل شخص معنوي أو طبيعي من شأنه مساعدة اللجنة في مهامها، (إختياري).

ب - سير اللجنة:

تجتمع اللجنة مرة كل شهر باستدعاء من رئيسها و بإمكانها أيضا الإجتماع عند الضرورة بطلب من المنسق.

مداولات لجنة التأهيل لا تتم إلا بحضور المنسق و المرافقين المعنيين.

يترتب على مداولات اللجنة إعداد محاضر ترقم و تسجل في دفتر خاص و يوقعها الرئيس.

ج - دور اللجنة:

لجنة التأهيل تداول على:

- تأهيل المقاول؛
- تأهيل المشروع.

منسق الولاية مكلف بـ:
- السهر على تنظيم جلسات عمل اللجنة؛
- إرسال برامج الاجتماعات لكل عضو في اللجنة؛
- تنظيم وتسيير النقاشات بتحديد مدتها و السهر على حسن سيرها؛
- توقيع شهادة التأهيل.

المرافق ملزم بالمشاركة في اجتماعات لجنة التأهيل للدفاع على ملفات المقاولين المستقبليين لدائرته التي سبق له أن حضرها كما يدلي برأيه في الملفات التي حضرها نظراءه.

مهمة ممثلو البنوك و المؤسسات المالية المشاركة في المداولات حول تأهيل المقاول والمشروع طبقا للنصوص القانونية المسيرة للقرض المصغر و كذا الاتفاقيات المبرمة مع البنوك و المؤسسات المالية التي ينتمون إليها.

يمكن الدعوة للحضور في اللجنة كل شخص معنوي أو طبيعي بإمكانه تنوير اللجنة في المداولات حول تأهيل المقاول والمشروع طبقا للنصوص القانونية المسيرة للقرض المصغر.

II . منح القرض بدون فوائد

1 - لخلق نشاط

لهذا يكون مبلغ القرض من **100000 دج** إلى **400000 دج** و يتشكل التمويل كما يلي:
- قرض بنكي ثابت بنسبة 70%؛
- مساهمة شخصية من 3 إلى 5% حسب تمركز النشاط في منطقة خاصة أو على

- قرض بدون فوائد (PNR) من 25 إلى 27% تمنحه الوكالة (ANGEM) حسب الحالة كما هو الحال بالنسبة للمساهمة الشخصية.

وجود قرض بنكي يستوجب فتح **حساب بنكي** باسم المستفيد يخصص لإيواء المساهمة الشخصية. بعد الحصول على قرار التأهيل و موافقة البنك المبدئية، يوظف هذا الحساب للتمويل بالقرض بدون فوائد من طرف الوكالة (ANGEM).

بمجرد تسديد منحة الاشتراك لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بنسبة 0.5% من القرض الجاري وإيداع المساهمة الشخصية والقرض بدون فوائد(PNR)، يضع البنك القرض تحت تصرف المستفيد. تسديد القروض البنكية يتم على مستوى البنك أما تسديد القرض بدون فوائد(PNR) (25أو27%) فيتم في **حساب بريدي مركزي للوكالة** (ANGEM).